2nd March 2015

التغيير الذى نريده فى قانون الاتصالات

التغيير الذى نريدة فى قانون الاتصالات

–وبعدما حدث اثناء الثورة من قطع للاتصالات والانترنت وتصاعد الحوار المجتمعى حول القانون وقد ورد فى تقرير لجنة تقصى الحقائق حول هذا الموضوع مايلى""""-بسؤال الدكتور عمرو بدوى محمود الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قرر أن يوم 23/1/2011 دعاه ممثلو الجهات الأمنية لاجتماع ضم ممثلي شركات المحمول الثلاثة وتم تشكيل غرفه طوارئ لإعطاء الأوامر الخاصة بتشغيل وقطع خدمات الاتصالات تطبيقا للمادة 67 من قانون الاتصالات لوجود حالة ضرورة قصوى تمس الأمن القومي---وأصدرت الغرفة أمرا بقطع خدمات الاتصال يوم 27 يناير في الساعة العاشرة صباحا وإعادتها يوم 29 يناير 2011 في حوالي الساعة 9.30 صباحا أما خدمة الانترنت فتم وقفها يوم الجمعة 28/1 وعادت صباح يوم 5/2 /2011 و أوضح أن هذا القطع لا يؤثر على الاتصالات الخاصة بالشرطة لان لها تردد و نظام مستقل خاص بها---و أضاف انه تحت الضغط الشعبي أعيدت الخدمات إلى وضعها الطبيعي و مؤكدا أن هذا القطع لم يسبق حدوثه في أية دولة في العالم وكان له تأثير سلبي على سمعه مصر الدولية، وأضيرت شركات المحمول من جراء ذلك""""واستطرد""""قدم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مقترحا، حول تعديل المادة 67 من قانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنة 2003، الذي من شأنه أن يجعل قرار قطع الاتصالات بالمشاركة بين مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، حتى لا ينفرد الأخير بقرار قطع الاتصالات---حيث أكد الدكتور ماجد عثمان، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن ما حدث أثناء أحداث ثورة 25 يناير من قطع لخدمات الاتصالات والإنترنت في مصر لن يتكرر في المستقبل، حيث إننا الآن بصدد إعداد مشروع تعديل بعض مواد قانون الاتصالات رقم 10 لسنة 2003، وخاصة المادة 67 والتي تنص على أنه يجب أن تخضع جميع خدمات وشبكات الاتصالات لإدارة السلطات المختصة بالدولة، لمنع أية جهة من القيام منفردة بقطع خدمات الاتصالات والإنترنت، مستخدمة في ذلك بعض الثغرات القانونية----وقال المستشار عمر الشريف، المستشار القانوني للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، خلال كلمة له اليوم الخميس حول الحوار المجتمعي لتعديل قانون الاتصالات: إنه تم وضع مقترح قرار قطع الاتصالات (في حالات الطوارئ والكوارث والأحداث التي تمس الأمن القومي) بعيدا عن مجلس الشعب، لصعوبة الحصول على موافقة المجلس بسبب حالات غياب انعقاده والوصول إلى اتفاق في هذا الشأن الذي يرتبط بسرعة اتخاذ قرار مثل حدوث الكوارث أو تعرض الأمن القومي للبلاد لتهديدات----ومن جانبه استعرض الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، الدكتور عمرو بدوي، المواد القانونية لقطع الاتصالات في عدد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والهند وماليزيا، مؤكدا أن المادة 67 من قانون تنظيم الاتصالات تتواجد في هذه الدول بصورة أو بأخرى لحماية الأمن القومي، ويلزم إقرار التعديل المقترح لقانون الاتصالات انعقاد مجلس الشعب---وتنص المادة المقترحة للتعديلات أنه على السلطات المختصة في الدولة على حسب الأحوال أن تخضع لإدارتها جميع خدمات وشبكات اتصالات أي مشغل أو مقدم خدمة، وأن تستدعي العاملين القائمين على تشغيل وصيانة تلك الخدمات والشبكات، وذلك في حالة حدوث كارثة طبيعية أو بيئية، أو في الحالات التي تعلن فيها التعبئة العامة طبقا لأحكام القانون رقم 87 لسنة 1960 المشار إليه، وأية حالات أخرى تتعلق بالأمن القومي----وفي جميع الأحوال يحظر قطع كل أو بعض أنواع خدمات الاتصالات أو وقف تشغيلها كليا أو جزئيا إلا بناء على قرار يصدر بذلك من رئيس الجمهورية والملفت فى حديث السيد الوزير ---بالندوة---- تأكيدة على ضرورة الخروج من الصندوق وانة لايكتفى بالدوران فى نفس الاطار والاكتفاء بتعديلات بسيطة فى مادة او عدة مواد واعتبر السيد الوزير ان الندوة طرحت افكارا من هذا القبيل الذى لاينظر للامور من خرم ابرة وانما ينظر للتغيير الشامل بالنظر من خارج الصندوق وفى واقع الامر لايمكن فصل اى قانون عن طبيغة الطبقة السائدة اجتماعيا ---تعليق للجمعية """"بمعنى احر وكلنا نتذكر ان وزارات النظام الفاسد اعتادت على زيارات منتظمة لامريكا اسموها جولات طرق الابواب---وكان ابرزها وزارة الاتصالات واحمد نظيف ورجال الاعمال الملتفين حولهم -ونظرا لانهم لم يكونوا اصحاب سياسات تهدف للاستقلال ...الوطنى والتنمية المستقلة وكان غاية مايصبون الية هو دور الكمبرادور(السماسرة والوكلاء التجاريين)--دور الشريك الاصغر للاحتكارات الاجنبية والمستثمرين الاجانب ويكتفون بحراسة وحماية الاستثمارات الاجنبية سعوا بشكل او باخر لما يسمى بجولات طرق ابواب الاحتكارات الاجنبية وقدموا لها كل مايمكن من تنازلات فى سبيل الفتات من كعكة جنى ارباح من الوطن الذى اصبح مباحا مع النظام الساقط"""""""" وكانت جمعية مهندسى الاتصالات قد استضافت الدكتور ماجد عثمان وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى ندوتها حول التغيير الذى يريدة المجتمع المدنى فى قانون الاتصالات وقد استضافت الجمعية نخبة من الخبراء وممثلى المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الانسان &&&ا-د عبد الرحمن الصاوى استاذ الاتصالات بجامعة حلوان&& ا.احمد كامل (المحامى وعضو لجنة الحريات بنقابة المحامين)-ا حمدى الاسيوطى(المحامى وعضو لجنة الحريات بنقابة المحامين)-ا جمال عيد (المدير التنفيذى للشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان)&&&م حاتم زهران(عضو مجلس ادرة غرفة تكنولوجيا المعلومات والمنسق العام للجنة الحريات الاربعة)&&خبراء الجمعية العلمية لمهندسى الاتصالات&&&المهندس عمرو موسى الخبير بأمن المعلومات -وقد بدء الدكتور عبد الرحمن الصاوى حديثة---1 : قانون الاتصالات: هذا القانون يحتاج تعديل جذرى و الحديث عن تعديل المادة ٦٧ انما هو التفاف حول قضية خطيرة تمس مستقبل القطاع باكمله و مستقبل الحريات فى مصر بالدرجة الاولى. و على سبيل المثال و ليس الحصر نريد جهاز اقوى واقدر على تحقيق اهدافه و ليس اضعف من الشركات و الجهات المستخدمة. نريد ترسيخ مبادئ حرية المواطن و امنه. نريد تحقيق مبادئ المنافسة الحرة الشريفة و العدالة الاقتصادية. نريد مجلس ادارة قادر على اتخاذ قراراته بحرية و مراعاة مستقبل الامة. نريد و نريد و نريد.........٢- المصرية للاتصالات: لقد تحملت الشركة الكثير من اجل نمو قطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و قد ان الاوان و بشدة لاعادة يقييم الموقف و يجب قبل كل شئ الاتفاق على مبدا " لن نترك المصرية للانهيار و التمزق" ان الجهد المطلوب فى هذا الاتجاه جهد هائل لرسم سياسة مستقبلية واضحة لمسار الشركة و الاستخدام اللامثل للكوادر المتاحة و تحقيق العدالة ليس فقط داخل الشركة و لكن ايضا فى المنافسة مع الاخرين. و قبل كل شئ تقييم التجربة السابقة على مدى عشر سنوات فى ضوء متغيرات داخلية و عالمية.--٣- البرمجيات: اعتقد هنا ان الوزير الجديد لا بد ان له رؤية فى هذا المجال بحكم خبرته و تجربته ولى سؤال دائما يشغلنى كانسان بدا حياته فى هذا المجال " على مدى سنوات طويلة نتحدث و نسمع عن حجم مهول للصادرات المتوقعة من هذا المجال و الحال الحقيقى لا يخفى على احد. الم ياتى الوقت المناسب للتوقف و التقييم" ان حجم الانفاق فى هذا القطاع واضح ما بين مركز هندسه البرمجيات و حوافز للشركات و رحلات ترويجية و خلافه فهل نحتاج لزيادة فى الانفاق؟ هل من الافضل ان نبدا بتوسيع الطلب المحلى الحقيقى. هل نحتاج الى المزيد من المشاركات مع شركات تسويق؟ هناك العشرات من الاسئلة فى حاجة للتوقف امامها الان و فورا. ----٤- التدريب و البحث العلمى: لقد ادت الوزارة دور غير مسبوق فى رفع الكفاءة المعرفية للمواطن العادى و المتخصص و الان نحتاج الى تقييم واضح للتجربة بجميع اركانها من برامج ومعاهد و اتفاقيات. نحتاج ان نحدد برامج تدريبية و بحثية لرفع مستوى الاداء فى الدولة لكافة القوة العاملة بصورة عامة و المتخصصة على وجه التحديد. --٥- اجراء دراسات تخصصية لخدمة القطاع المنتج: مثل دراسات اقتصادية للاسواق الخارجية و خاصة الافريقية. دراسات لهيكلة الاجور فى للشركات فالارتفاع فى الاجور يؤدى لخروجنا من المنافسة الدولية و انخفاضها يؤدى الى فقد العمالة المدربة و لا بد من خلق توازن واضح. ---٦- امن المعلومات: لن اطيل

هنا فالقضية معروفة و لكن غير المفهوم و المثير للغط هو لماذا لم يصدر حتى الان قانون او حتى قرار رئيس وزراء لتحديد مسؤليات و حدود و متطلبات امن المعلومات و خاصة فى الجهات الحكومية و توابعها؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟---٧- قواعد المنافسة الحرية و الممارات الاحتكارية: لقد ترك جهاز منع الاحتكار للوزارة وضع هذه القواعد والحدود كجهة متخصصة. فهل سنتحمل مسؤلياتنا فى هذا امام الجميع و امام انفسنا ؟هذا قليل من كثير و ساتوقف هنا لاعطاء الفرصة للاخرين لابداء الراى و طرح ما يرونه من امور واجبة الاهتمام--وتعليقا على وضع الشركة المصرية للاتصالات رأت الجمعية ضرورة ابداء الملاحظات التالية::::: .(تعليق الجمعية:طوال فترة السبعينات كان هناك ادراك لاهمية تصنيع الهارد وير ومعدات الشبكات و السنترالات وتم انشاء مصنع المعصرة لانتاج معدات السنترالات الميكانيكية الاوتوماتيكية بتكنولوجيا سويدية و فى 79 قام الدكتور مصطفى خليل بعقد مايسمى باتفاقية القرن بتمويل من بنوك امريكية واوربا الغربية لاحلال وتحديث ونشر شبكات الاتصالات فى مصر وتم ادخال السنترالات الاليكترونية فى 82 والخدمات المصاحبة وفى 87 السنترالات الرقمية واستطاعت الادارة المسئولة عن الهيئة القومية للاتصالات فى غضون عام 95ان تسدد القروض التى استدانت بها وتتوسع بتمويل ذاتى لخطة الاحلال والتجديد والتحديث &&&&و كذلك تم انشاء الشبكة القومية لنقل المعلومات وقامت بانشاء شبكات نقل المعلومات بين البنوك الرئيسية فى مصر والجهات السيادية ومشروع الرقم القومى ----وفى سنة 93 تم انشاء مصنع اجتى لتصنيع معدات واجهزة الشبكات والتوسع فى المعدات والاجهزة الرقمية ----وفى 96 انشئت المصرية للاتصالات اول شبكة محمول فى مصر وشاء المخصخصيين فى مصر ان يفرضوا بيع الشبكة الاولى للمحمول لموبينيل تحت دعاوى الخصصة البغيضة وكانت المصرية للاتصالات قد قاربت فى 99ان ينتهى تنفيذها لمشروع تقديم خدمات الانترنت لولا ان وزارة د نظيف اوقفت دخول المشروع للخدمة وقالها د طارق كامل باجتماع ان دواعى ايقاف المشروع سياسية وليست فنية وكان يقصد ضرورة اعطاء الفرصة لانشاء شركات متوسطة وصغيرة قطاع خاص تقوم بخدمات الاتصالات الجديدة ويجب تعطيل المارد الكبير المسمى المصرية للاتصالات حتى تقف هذة الشركات الصغيرة وتستطيع المنافسة ---وهذا اليوم لم يأتى حتى تاريخة –وكانت خطيئة كبرى---اما بالنسبة للتدريب وخلق كوادر بشرية ---فلقد تم التوسع فى البعثات الخارجية لدى الشركات العالمية وكان هناك المعهد القومى للاتصالات وهو تابع لجهة الحكومة وليس للقطاع الخاص وقد ساهم كلاهما فى خلق كوادر فنية على مستوى عالى -----اما بالنسبة للمحتوى والمحتوى الرقمى وانتاج البرمجيات فيمكن نسبة البدايات وما تلاها للقطاع الخاص)---ولهذا يجب اخذ هذة الحقائق فى الاعتبار فى التعامل مع الكيان الوطنى العملاق
وتحدث م/ حاتم زهران بدء من م/ حاتم زهران كلمته حول التضامن والتحية لكل من يتعرض لأي شكل من أشكال الإضطهاد والقمع لقيامه بالتعبير عن رأيه سلميا وينادي بالتطهير من الفساد لمؤسسات الدولة وأنتصارا لثورة 25 يناير وطالب الحضور بالندوة أيضا بالتضامن وتحية هؤلاء الذين يتعرضون لأي شكل من اشكال التضييق والحصار والقمع وخصوصا أننا بعد ثورة 25 يناير المجيدة كافة جموع الشعب المصري تبغي إسقاط النظام الفاسد بعد سقوط رئيسه وتطالب بالتطهير من الفساد ومحاسبة المسئولين عنه كذلك جاءت تحية من المنصة للعاملين بالمصرية للاتصالات علي إنشاء نقابتهم المستقلة التي تم إشهارها أخيرا . . ثم أستطرد م/ حاتم زهران كلامه حول قانون الاتصالات والذي أرجع تاريخ المطالبة به منذ حوالي خمسة عشر عاما علي وجه التقريب وفي عام 95 كنا نتكلم عنه وقتما كانت البدايات في مصر حول الإنترنت والمحمول . . وبعد 15 عاما الآن نحن في وضع مختلف تماما ولايصلح الحديث عن مجرد أجراء تعديل بعض المواد فقط والتطور الذي حدث في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعلنا حتما أمام حقيقة واضحة وهي أنه لابد من إعادة صياغة القانون برمته ويمكننا القول أن الشعب يريد إسقاط القانون الحالي وإنه لابد من قانون جديد . . لابد من إلغاء وزارة الاتصالات والإبقاء علي وزارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وهذا قد أعلنته مررا . . وهذا لمتابعة تطور الأجهزة والمعدات & البرامج والنظم & التدريب والكوادر البشرية وفقط ، فالغرب قد ألغي وزارة الاتصالات منذ زمن . . ثانيا لايصح أن يكون هناك مرفق لتنظيم الاتصالات يتبع وزارة الاتصالات وينشئ قانون ويشرعه ويعطي التراخيص ثم يراقب ثم يحاكم . . لايمكن أن أكون أنا المشرع والحكم والمنفذ فلا يمكن أن يكون هناك كيان يمثل اللاعب والخصم في نفس الوقت . . اذا ولابد من الغاء وزارة الاتصالات والإبقاء فقط علي وزارة تكنولوجيا المعلومات ولابد من الفصل التام بين هذه الوزارة وبين الجهاز التنظيمي ولابد من النظر للإعلام بوصفه أداة من أدوات الاتصال . . وبعد أن كنا تقدمنا خطوة في إلغاء وزارة الإعلام إذا بنا نفاجأ مؤخرا أن وزارتنا الحالية قد جاءت مرة أخري بوزارة الإعلام وهذا بعد أن كنا قد تقدمنا خطوة للإمام إذا بنا نفاجأ مرة أخري بالرجوع للخلف عشر خطوات . . فالإعلام في العالم الغربي قد تم دمجه مع الاتصالات فالتليفون أداة من أدوات الاتصالات وقد يحمل صوت ويحمل صورة ويحمل أخبار ومباريات كرة قدم وألعاب ومتنوعات فهو يحمل إعلام ، فالإعلام الفضائي والتليفزيوني والمسموع كلها والصحف تمثل محتوي أي وعاء ينقل بين المرسل والمتلقي تطورت لتصبح أدوات تفاعليه ولم يعد أسمها الآن اتصال بل أدوات تواصل إذ يجب علينا إعادة صياغة مفهوم الإعلام وتعتبر أنه أداة تفاعليه للتواصل بين البشر وعليه يجب إعادة صياغة تأسيس الجهاز القومي للاتصالات ليصبح الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والإعلام ويتحول إلي جهاز يعمل بالتواصل الرقمي وهذا مفهوم جديد بالكامل عما نحن فيه ولكن هكذا يتطور عالم الاتصالات والمعلومات ويجب أن ندرك مانحن فيه وماحولنا وإلي أين نسير والجهاز الآخر الذي يجب أنشائه وليست له أي علاقة بالاتصالات ولابالإعلام والجميع يتحدث عنه دون إدراكه هو الجهاز القومي لتنظيم 1- تداول المعلومات والبيانات -2- حماية وسرية البيانات -3- حفظ وتوثيق الوثائق والمستندات وهذا ليس له وجود فعلي حاليا بالرغم من حديثنا الذي لاينتهي حول هذه الأدوار . . هناك فرق بين المحتوي والمحتوي الرقمي . . كل مايقال في التليفزيون والإذاعة المسموعة والصحافة الورقية . . هذا يمثل محتوي وهناك فرق بين هذا المحتوي وبين ماهو منقول علي الإنترنت فذلك يسمي محتوي رقمي . . إذ هناك محتوي ومحتوي رقمي يتم تداوله بصورة أو بأخري ولابد أن يكون هناك جهاز يحدد ماهية البيانات التي لها درجة من السرية وماهيه درجة السرية هذه وماهيه البيانات المسموح بها في الإعلام وماهي البيانات الغير مسموح بها – ولنأخذ مثال – ففي نوفمبر الماضي فاجئنا وزير الاتصالات بفرض قيد علي تبادل الرسا ئل الاليكترونية النصية لإخبارية – وهناك شركات تمارس هذه الأنشطة وهناك استثمارات . . فحدث أرتباك . . وهنا أدلل علي ماقالة الفيلسوف الكبير جان بول سارتر . . إن العلاج الجزئي للشر لايأتي بنتيجة جزئية في معالجة هذا الشر بل إنه لايأتي بنتيجة علي الإطلاق . . يعني إحنا دائما نحل مشاكلنا الضخمة بأشياء وإجراءات صغيرة فنقع في مشاكل كبيرة . . لابد من النظر في تأسيس الجهاز القومي لحماية وتنظيم وتبادل المعلومات وسريتها وحفظ وتوثيق المعلومات بجميع أشكالها السمعية والمرئية والمقرؤة وبجميع صورها التقليدية والرقمية علي أن ينشأ بأسرع مايمكن وهذا الجهاز شأنه تماما مثل شأن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والإعلام وهذا الجهاز منفصل تماما عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهذا مع إلغاء وزارة الاتصالات .وتحدث المهندس / عمرو موسي : يري م/ عمرو موسي أن هناك فرق بين النظر لقانون الاتصالات من أجل تعديله وبين النظرة الأشمل التي يدعمها موضوع الندورة وهو التغيير الذي نريدة في قانون الاتصالات فالموضوع ليس مجرد إجراء تعديلات أو أضافات لبعض المواد في القانون بل التغيير الجذري والأشمل لكيف يكون هذا القانون ومن هنا جاء أتفاقه الشديد مع م/ حاتم زهران فيما طرحه من أفكار ننظر للموضوع من خارج الصندوق وليس من داخلة ويستطرد م/ عمرو موسي في كلمته أنه سيتناول أضافة أخري من زاوية التغيير الشامل للقانون وفلسفته القائم عليها ولن يتناول الموضوع من زاوية خرم الإبرة بمجرد الإضافة أو التعديل لبعض المواد . . فالقانون الحالي الذي نحن بصدده علي سبيل المثال احتوي علي مواد كثيرة تحمي خصوصية المواطنين وتحمي سرية البيانات ولكن هل هذه الخصوصية تم أحترامها ؟ لم يتم أحترام هذه الخصوصية فلم يسلم المواطن والمستهلك المصري من أنتهاك لخصوصيته وخصوصية اتصالاته . . وأنا كنت قبل ماآجي الندوة دي كنت براجع القانون وأنا من أشد المتحمسين للفصل بين هذا الجهاز والجهة التنفيذية وأثناء مراجعتي للقانون تبين لي أن هذا الجهاز يتم وصفه في القانون بأنه جهاز رقابي . . وبالرغم من هذا فالمادة السادسة في القانون تشير أيضا إلي أنه جهاز تنفيذ ى. . (تنشأ بمقتضي هذا القانون هيئة قومية لإدارة مرفق الاتصالات إذا هذا القانون يصنف هذا الجهاز بجهاز تنفيذي وبذلك لانلوم المواطن المصري أو المستخدم المصري

لقطاع الاتصالات المصري مش لاقي حد يحميه لان هذا الجهاز محطوط في القانون لإدارة مرفق الاتصالات . . في الحقيقة أي قانون في الدنيا يجب أن تكون هناك معايير يؤخذ بها ويجب أن يكون هناك جهاز رقابي يراقب هذه المعايير ولايعقل أن يكون هناك جهاز رقابي يتم أنشائه من الوزير هل يعقل أن يكون هناك جهاز يحمي المستهلكين لايفرق بين متوسطي الدخل ومحدودي الدخل وأصحاب الدخول الكبيرة . . كذلك اللجنة التي تحمي حقوق المستهلكين لاتمت بصلة سواء من ناحية التمثيل الطبيعي ولا التمثيل الفكري للفئات محدودي الدخل ولامتوسطي الدخل فلم يكن أحد من هؤلاء يدافع عن هذه الشرائح لابالقول ولابالفعل والمختارين لهذه اللجنة يتم تعيينهم من الوزير ولم يكونوا مثلا من ترشيح منظمات المجتمع المدني كالنقابات أو الأحزاب أو المنظمات الحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان أو منظمات المجتمع المدني الحقيقي للقطاع فالمجتمع المدني بالنسبة للجهة التنفيذية هم منظمات رجال الأعمال والشركات والأستثمار . . قد تحدث م/ حاتم عن إلغاء وزارة الاتصالات وأكتفي بوزارة تكنولوجيا المعلومات وأن يكون هناك جهاز تنظيم الاتصالات والإعلام وهذا الجهاز يعني بالرقابه والتنظيم وحماية حقوق المستخدمين . . اذا التغيير الذي نريده في هذا الجانب في القانون الجديد أن يكون هناك مواد بالقانون الجديد تنص علي هذا الموضوع . . جهاز رقابي يراقب المعايير المفروض إلزام الشركات بها وحماية المستخدمين وينظم شئون النشاط . . هناك معايير دولية يتم النص عليها صراحة ويقوم الجهاز الرقابي بمراقبة هذه المعايير وبدون النص علي هذه المعايير لن يستطيع الجهاز الرقابي القيام بدوره صراحة ولن يكون هناك حماية للمستخدم . . ثانيا أحب أتكلم عن موضوع أمن المعلومات وتضمينه في القانون . . أمن المعلومات --- وأنا يتفق مع م/ حاتم علي موضوع الجهاز القومي الواجب أنشائه لحماية المعلومات ولكني أفضل تسميته المجلس القومي لتصنيف وإتاحة المعلومات . . فالمعلومات قبل أن يتم إتاحتها لابد من تصنيفها .ماهي المعلومات التي يمكن تداولها علي الملاء وماهي المعلومات الواجب حجبها . . بمعني تنظيم التداول بعد التصنيف وطبقا لطبيعة المعلومة ودرجة سريتها . . ويجب أن يتم النص في قانون الاتصالات طبقا للمعايير الدولية . . والعالم الآن به معايير معروفة ومتعارف عليها . . الأيزو 2701 والأيزو 2702 وفي معايير أمن معلومات كثيرة العالم كله بيشتغل بيها نستطيع إن أحنا نستفيد بيها ونطبقها ونطور القانون بتاعنا طبقا لها . . هناك أيضا موضوع الذي تحدث عنه الدكتور / عبد الرحمن الصاوي وهو موضوع قطع الاتصالات والإنترنت أثناء الثمانية عشرة يوما بعد 25 يناير وأثناء المرحلة الأولي للثورة حيث أستخدمت الحكومة حينها سلاح قطع الاتصالات في البلد لمنع التواصل بين الشعب المصري لإجهاض الثورة وتم تكييف هذا الجرم المخالف للأعراف الدولية . . تم تكييفه من قانون الاتصالات حيث أستخدمت الماده 67 من القانون لتكييف هذه الجريمة . . وأنا ضد أية تعديلات تتيح لأية جهات حق أستخدام ماده ما بالقانون لقطع الاتصالات . . فلا يجب أن يحتوي القانون علي أية مواد من هذا القبيل فهذا ضد حقوق الإنسان وضد الاعراف المتعارف عليها عالميا . . فلقد جري العرف أنه عند الأزمات يتم تشكيل لجنة لإدارة الأزمات وعلي هذه اللجنة أن تأخذ كافة الإحتياطات الممكنة والمضادة لأي فعل من دوله معادية يحتمل أن تعطل الاتصالات . . اذا تعطيل الاتصالات هم فعل معادي من دولة معادية ودور الأمن القومي هو أتخاذ الإجراءات المضادة ضد هذه الأفعال التي يتم تصنيفها بالمعادية . . فكيف تقوم جهه ما داخل الدوله الوطنية بمثل هذا الإجراء المعادي لشعوبها . . ولايمكن أن نقتنع بأن هناك حاله ما تبيح لجهه ماداخل الدوله الوطنية بأن تقوم بهذا الجرم الشنيع .تعليق من الجمعية العلمية لمهندس الاتصالات :-بشأن ماتم عليه بقانون إنشاء الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عن أنه جهاز رقابي وتنظيمي ويصدر التراخيص ويحمي المستهلكين فإنه أيضا يجب النص علي رقابته للمسئولية الإجتماعية للشركات فلم يثبت برغم الايرادات التي تتحقق في القطاع وتقدير بـ 36 مليار جنيه في قطاع المحمول والتي نزح معظمها للخارج بسبب نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي في هذا شركات المحمول . . لم يثبت أن قامت هذه الشركات بمسئوليتها الإجتماعية نحو مشكلة البحث العلمي في المجتمع أو المساهمة في حل مشكلة البطالة مثلا بتخصيص نسبة من أرباح هذه الشركات لتمويل البحث العلمي أو صندوق أجتماعي للإعانة ضد البطالة أو المساهمة في مشروعات أنتاجية أو دعم توجهات تنموية تساهم في تخفيض نسبة البطالة . . اذا مراقبة الدور افجتماعي أو المسئولية الإجتماعية هو دور مطلوب ومنوط به جهاز رقابي يحمي المواطنين من عدم ملائمة الأسعار أو الأضرار الصحية لما قد يحتمل من أستخدام أنظمة وأجهزة غير مطابقة للمواصفات أو الغش التجاري .------الاستاذ / محمود العسقلاني – رئيس جمعية مواطنون ضد الغلاء : المجتمع المدني يفترض أنه بيحط قوانين لكن أحنا محتاجين دايما في مصر أننا نتكلم عن المشاركة الغائبة للمجتمع المدني في أتخاذ القرارات في المجالات المختلفة في بلدنا أحنا علي سبيل المثال لما نيجي نقدم شكوي ضد شركة من الشركات التي تتعامل في المحمول بتقابلنا معوقات كثيرة جدا . . مثل هذه الشكاوي ليس مجالها جهاز حماية المستهلك . . لما نروح هناك يقولوا روحوا جهاز تنظيم الاتصالات ولما نروح تنظيم الاتصالات . . هناك رقم شكاوي وهو 155 . . فالشكاوي لايرد عليها لقد تحول جهاز حماية المستهلك إلي جهاز لحماية الأغنياء وفيما يخص السلع الكمالية مثل السيارات وماشابه . . وجهاز حماية المستهلك يحيل الشكاوي للجان فنية فيما يخص مثل هذه السلع الكمالية . . واذا كان ولابد من تحويل شكاوي مثل أجهزة المحمول علي سبيل المثال إلي جهاز تنظيم الاتصالات فأنا أقترح أن يتضمن قانون الاتصالات في نسخته المراد التغيير إليها أن يتضمن حقنا كمستهلكين أن نقوم بالتسعير . . يجب أن يكون للمستهلكين دور في عملية التسعير فالعالم كله في الاقتصاد الحر يجعل للمستهلكين دور رئيسي في عملية التسعير ويجب الرقابة علي هامش الربح المعقول الذي تجنيه الشركات ولايجب الإضرار بالمستهلك . . هناك أيضا الجانب المتعلق بسوء الخدمة وعقود الإذعان ويجب التعامل بشكل مختلف مع وضع الإستثمارات الأجنبيه وتسببتها الغالبة في الأستثمار ومايتيحه ذلك من نزح للأرباح للخارج . . ولهذا يجب أن تلغي عقود الإذعان نهائيا وهذا حق طبيعي للمستهلكين . . وأنه سعيد بحضور الحكومة متمثلة في السيد الوزير لكي يسمع الناس .الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان :يخلو القانون الحالي من المواد التي تتحدث بفاعلية عن حقوق المستهلكين ----بهاء طاهر عضو الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان يؤكد ضرورة استحداث نص واضح وصريح في القانون يمنع شركات الاتصالات من اعطاء بيانات اي مشترك الا بإذن القضاء.
الاستاذ أحمد كامل المحامي – عضو لجنة الحريات بنقابة المحامين :يبدأ أ. أحمد كامل كلمته بتوجيه أنتقاد حاد لتأخر عملية التطهير المؤسسي وأن معظم الشركات ومؤسسات الدوله ماتزال الأممور تدار بها مثلما كانت تدار قبل 25 يناير وأصبح هناك ضرورة لبدء عملية التطهير المؤسسي حتي تتسم البنوك والمؤسسات والشركات بسمة التغيير الذي يتلائم مع المجتمع الجديد الذي تبنيه الثورة بعد 25 يناير . . أنا جي دلوقت من ميدان التحرير والجو سخن جدا والنهارده 12 يوليو والبعض بيقول أن في 8 يوليو فيه ثورة والحقيقة أنها نفسها هي الثورة الأولي اللي حصلت في 25 يناير وهي مستمرة وهناك طاقة ثورية لدي الشعب المصري لن تهدأ إلا بأسقاط النظام وأتباعه وذيوله واحداث تغيير شامل بالمجتمع فاثورة قامت من أجل التغيير والحرية والعدالة الإجتماعية والثورة مستمرة لتحقيق شعارات الثورة . . نحن مازلنا في المربع رقم 1 . . وأنا مع كل ماقاله م/ حاتم زهران وم/ عمرو موسى وأننا يجب أن نخرج من هذه الزاوية الضيقة في النظر للأمور . . نحن المصريون الذين قمنا بثورة 25 يناير لن نتوقف إلا باحداث تغيير جذري وشامل في المجتمع المصري . . نحن لسنا بصدد مناقشة قانون . . نحن بصدد تغيير شامل في حياتنا . . إحنا بنغير دستور أيها الساده نحن بصدد تغيير نظام بالكامل . . الماده 11 في الإعلان الدستوري الأخير للمجلس العسكري . . والماده 8 وحتي الماده 22 هي عبارة عن مواد منحدره أو منقوله من دستور 23 وكان قبلها ثورة 1919 وتم أخذها كما هي في كافة التعديلات الدستورية اللآحقة وحتي الإعلان الدستوري الأخير والماده 11 تتعلق بالخصوصية وعدم أفشاء سرية الاتصالات ومن وجهه نظر الثورة لم تعد بعض المواد كافية وبما فيها مايسمي بالحماية الإدارية للحق . . وعند تطبيق هذه المبدأ علي مواد القانون رقم 15 الخاص بتنظيم الاتصالات والماده رقم 11 في الإعلان الدستوري الأخير إن الضمانات الوارده لهذه المواد غير كافية طبقا لمبدأ الحماية الإدارية للحق . . إحنا عايزين نفض الاشتباك عايزين تعمل ديمقراطية حقيقية ودولة مدنية حديثه فأنا أميل للطرح الخاص بفصل جهاز تنظيم الاتصالات وأية أجهزة رقابية عن جهة السلطة التنفيذية وأن تكون كافة الأجهزة المعنية والمنوطه بالرقابة مستقلة تماما عن الأجهزة التنفيذية وأن تكون علي هذه الأجهزة

رقابة شعبية حقيقة لتضمن شفافيتها ومصداقية دورها وهناك لجان بنص المادة 19 من قانون الاتصالات الساري ولانعني هنا اللجان الفنية مثل لجنة الطيف الترددي ولكن ماتعنيه اللجنة المعنية بحماية حقوق المستهلكين . . لاتمت بصلة للدفاع وحماية حقوق المستهلكين وتشكيلها يأتي من الوزير اذ لابد من الفصل التام للأجهزة المعنية بحماية حقوق المستهلك عن الأجهزة التنفيذية ولابد من وجود رقابة شعبية حقيقية وفعالة ولها ضمانات بنص القانون علي ألأجهزة الحكومية . . الحاجة المهمة اللي عايز أتكلم فيها وهي دور الضباط في شتي شئون حياتنا إذ منذ ثورة 23 يوليو نجد أن العسكر لهم دور في كافة شئون ومجالات الحياة في المجتمع . . مثلا هناك قانون لايبيح التصرف في الاراضي الزراعية إلا بموافقة جهة امنية . طب في قانون الاتصالات ايضا في حاجه إسمها الأمن القومي وإحنا حريصين علي ده ولماذا لا يكون مجلس الأمن القومي مشاركا به ممثلين للشعب وهذا طبقا لما جاء بالبرنامج الإنتخابي للمستشار هشام البسطويسي أليس الشعب طرفا في الأمن القومي مثل هذا المجلس يمكن أن يكون له حق في منح التراخيص بأستخدام الأراضي الصحراوية ويمكن أن يكون له أيضا حق التدخل في شئون الاتصالات .
وتحدث الدكتور / ماجد عثمان وزير الاتصالات والمعلومات :- وجه الوزير الشكر للجمعية علي المبادرة هذه واعتبر هذا المنتدي من المنتديات القليلة التي تتحدث عن المستقبل والتغيير الشامل لقد نجحت الثورة خلال 18 يوم في تغيير نظام سياسي كامل بشكل أدهش العالم في الخارج كما أدهشنا نحن بالداخل ايضا وأنا بأعتبر أن أي حديث عن أي قانون بدون الحديث عن منظومة متكاملة من الحكومة والحكم الرشيد فإن هذا يدور في فراغ كامل ولايجب أن ننظر من خلال الصناديق الصغيرة التي تعودنا أن ننظر فيها وأن ننظر إلي جزئيات صغيرة ونكتفي بأن نسأل أنفسنا طب الحته دي حنغيرها إزاي . . وهكذا دون أن ننظر للمنظومة المتكاملة يعني مش مفروض إن إحنا نآخد ردود أفعال تصحيحية ولكن الجو العام لم يتغير ويجب علينا أن نفكر بطريقة أكثر شمولية وأنا هاضرب مثال بسيط عشان كلامي مايكونش نظري فقط . . الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات هناك مثله الكثير هناك جهاز حماية المستهلك ، وهناك جهاز تنظيم الكهرباء . . يعني فيه زيه أجهزة كتير . . هذه الأجهزة تتبع الوزير المختص وأنا هادي مثل بجهاز حماية المستهلك كان يتبع وزارة الصناعة ثم أنتقل إلي وزارة التجارة لكن مايزال السلطة التنفيذية تشرف عليه طب إيه السبب في كده . . إن أي جهاز حكومي يجب أن يكون فيه مسائله دستورية من خلال الوزير المختص وبالتالي لوحد أختلف من الأجهزة وهناك سؤال في مجلس الشعب مين هايقف يرد عليه . . لازم يكون الوزير المختص . . خدوا بالكم مثلا أن المحافظين غير مسئولين دستوريا أمام مجلس الشعب إذا مين اللي هايكون مسئول ويقف يرد أمام مجلس الشعب غير الوزراء وبالتالي لازم يكون الجهاز ليه تبعية للسلطة التنفيذية وبدون تغيير هذه المنظومة ونغير هذا الإطار تغيير شامل يبقي وأحنا محتاجين نفكر تفكير عميق حتي لانهدم الإطار الحالي كده مره واحده ولانحدد شكل الإطار الجديد ومايقال هنا يتطبق علي قوانين كتير . . وهناك ضغط شعبي كبير لتغيير هذا القانون وانتخابات مجلس الشعب علي الأبواب . . ولكن ماهي الآليه . . هل إذا أحنا تقدمنا الآن بمشروع قانون لمجلس الوزراء ومجلس الوزراء قام بمراجعتة وقدمه للمجلس العسكري وقام المجلس العسكري بالتصديق عليه . . هل هذا هو الحل وهل يعبر هذا القانون علي كل التيارات الموجودة .هل الموجودين في الندوة والكلام اللي سمعناه هنا النهارده يعبر عن كل مصر . . إذا كيف نصل لآلية فعاله للوصول إلي التغيير الذي نريده . . كل هذه التساؤولات وكل هذه القضايا يجب أن تثار وأنا بأرحب بكل الإقتراحات والأفكار التي طرحتها الندوة وأعتبرها أنها أفكار جادة وقيمة جدا وأنا هنا بأطرح فقط هذه التساؤلات ويجب أن نبحث معا عن اجابات لها . فإذا تقدمنا بتصورنا للقانون في صيغته الجديدة لمجلس الوزراء وأقره المجلس العسكري.. ما هي الآلية المناسبة للوصول إلي قانون مثالي يرتضي به جميع الاطراف في غيبة مجلس الشعب.. وهل نقوم بتعديل القانون الآن أم ننتظر حتي ينتخب البرلمان الجديد.
رحب الوزير بكل ما طرح في الندوة من أفكار ومقترحات وهي تدل علي الجدية ولكننا نحتاج لإطار أوسع نعمل في ظله.. فإذا خرج الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات من تبعية الوزير فإلي أين يتجه.. ولمن تكون تبعيته؟ ومن يحاسبه ويضع ميزانيته.. واكد الوزير اتفاقه مع الدعوة لاستقلالية الجهازولكن ماهو البديل المناسب واشار د.ماجد عثمان إلي أن معهد تكنولوجيا المعلومات "I T I" طرح منذ عدة أسابيع فكرة الحوار المجتمعي وحضره 150 من خبراء وقانونيين وأكاديميين وممثلي جمعيات حقوقية وشركات اتصالات وكان التركيز علي المادتين 67. 68 وتم فتح موقع علي الانترنت لتلقي الاقتراحات والأفكار وفعلاً وصلنا عدد لا بأس به من المقترحات بلورها جهاز تنظيم الاتصالات في مسودة جديدة ناقشناها مع الدكتور عمرو بدوي الرئيس التنفيذي للجهاز منذ أيام ولكن الصورة العامة مازالت نمطية ومازلنا نغير في حدود ردود الأفعال ونحتاج إلي آلية أوسع واكثر ويعقب الدكتور أحمد أبوطالب خبيرالاتصالات المعروف قائلا اننا لسنا بصدد اختراع العجلة.. وأي جهاز رقابي في العالم يتبع الجهة البرلمانية الرقابية وهي مجلس الشعب وكان الجهاز المركزي للمحاسبات تابعاً للبرلمان قبل انتقاله لرئيس الجمهورية.. مؤكداً اننا كنا نعيش في دولة بوليسية ومازالت المؤسسات تحكم بفكر بوليسي وجهاز تنظيم الاتصالات مازالت الكلمة العليا فيه لأجهزة الأمن ولابد من الغاء هذا الوضع المشين فنحن في دولة مدنية ويجب ان يحكمها مدنيون.
ثم طرح أ. محسن منصور : سؤال علي السيد الوزير يتعلق بأنه لايفهم معني أن هناك قرار سياسي أدي إلي بيع المصرية للاتصالات لشبكة المحمول الأولي ثم الرخصه التي أمتلكتها وباعتها في 2003 بحجة أن ظروف السوق لاتسمح ثم بيعت في 2005 بأكثر من ثمانية أضعاف (باعتها بأثنين مليار في 2003 ثمم طرحت رخصه في 2005 بيعت بـ 17 مليار) وسؤال آخر عن متي يبدأ التطهير من الفساد في قطاع الاتصالات . . وأجاب السيد الوزير أنه أي حد عنده ورقة تتعلق بالفساد عليه أن يرسلها إليه ليقوم بالتحقيق فيها وأنه لايقبل الكلام المرسل .

Posted 2nd March 2015 by M.ABUKRISH

0 Add a comment

To leave a comment, click the button below to sign in with Google.

SIGN IN WITH GOOGLE